تمسك بهذا الرأي فريق متنور من البورجوازية اللبنانية ، ليواجه برأي مقابل يعتبر ان الطريق الانجع للقضاء على الثورة الفلسطينية هو طريق المجابهة القمعية لكل القوى والحركات التغييرية باعتبار ان تصفية هذه القوى هو تجريد للمقاومة من سياجها اللبناني وبالتالي تسهيل ضربها او تحجيمها الى ابعد الحدود ...

كان السياسيون الاكثر تخلفا في الصيغة اللبنانية هم اصحاب الرأي المقابل (تصفية اليسار قبل المقاومة) لا سيما اولئك الزعماء الذين ترتكز زعاماتهم على اجواء شعبية متعاطفة مع المقاومة والثورة الفلسطينية ...

ففي حين شهدت مرحلة ما قبل عهد فرنجية تركيزا لبنانيا محموما ضد الثورة الفلسطينية فلقد شهدت المرحلة الاولى من عهد فرنجية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) بشكل عام انتصار وجهة النظر الاخيرة حيث تركز القمع الحكومي على الحركات اليسارية والمطلبية والنقابية (قانون الاحزاب ، قمع الحركة الطلابية ، صرف المعلمين ، اطلاق الرصاص على عمال غندور ومزارعي التبغ) في محاولة منها لتحييد المقاومة الفلسطينية باعتبارها لا تتدخل في « الشؤون الداخلية للاقطار العربية » ..

غير ان انتصار وجهة النظر هذه لم يمنع من محاولة « التيار العصري» ان يعبر عن نفسه في جملة من الاجراءات تهدف الى تحديث الدولة وبالتالي تأمين التفاف جماهيري حولها وحول سياستها (قانون ١٩٤٣ للحماية الجمركية على الصناعة الوطنية (الياس سابا) محاولة تنظيم تجارة الادوية (هنري اده)، محاولة تطوير وزارة التربية (غسان تويني)، الضمان الصحي بعد الضمان الاجتماعي) .

واذا كانت هذه المحاولات تصطدم بجدار سميك من الاصرار المتخلف على عدم التطوير فبالمقابل اندفعت داخل هذه الفئات ، تيارات اكثر «تطرفا»، تبالغ في الحديث عن المحرومين والمقهورين والضعفاء في لبنان من دون ان تربط هذا الحرمان بالاسباب السياسية والاجتماعية ، وبالتأكيد من دون ان تربطه بابعاده القومية والثورية ... بل على العكس من ذلك تحاول عبثا وضع قضية المحرومين في وجه الثورة الفلسطينية .

فحينما كانت اسرائيل تشن هجومها الكبير على العرقوب في ١٢ ايار ١٩٧٠ ، مسببة نزوحا كبيرا بين ابناء القرى الحدودية ، وكان حزب الكتائب يقيم في بيروت (في اليوم ذاته) مهرجانا خطابيا يحرض فيه ضد المقاومة : « لبنان كله يجب ان يتحرك ... لبنان كله يجب ان يتكلم ...